1

هل أنت نَمِرٌ أم قطٌّ أم ديناصورٌ؟

لا تقتصر تأثيرات التنافسيّة على الإستراتيجية والتنظيم، بل تتعداها إلى ميادين الحياة كلها، وتؤثر بعمق في تحقيق الانسجام بين قوتين فاعلتين: ثقافة الشركة من جهة، وتطلعات الناس من جهة أخرى. ومع دخول عصر العولمة، يزداد حرص الشركات على نجاح موظفيها، على اختلاف جنسياتهم وثقافاتهم، في تشارك القيم نفسها، ليعكسوا الصورة المطلوبة للشركة في أنحاء العالم. مع وفرة الفرص، يزداد تعلق الأجيال الشابة من العمالة أو المستهلكين بقيمها وتميزها، ما يتطلب فهمًا جادًّا وعميقًا لخصوصيتها.

(**هل أنت نمر، أم قط، أم ديناصور؟**)، رأينا اعتماد هذا السؤال عنوانًا لكتابنا الذي يسعى إلى اكتشاف دور التنافسية في تحقيق الانسجام بين مصالح الشركات وأهدافها من جهة، وبين منظومات القيم الشخصية للأفراد من جهة أخرى.

من مؤشرات استدامة القدرة التنافسيّة للشركة قدرتها على جذب نخبة العمالة الماهرة والحفاظ عليها، ولتحقيق ذلك تحتاج إلى التكيف مع حقائق السوق الجديدة، والأخذ بعين

الحسبان تطور مواقف الناس تجاه حياتهم المهنية والشخصية التي تمر عادة بثلاث مراحل:

النمور: خلال هذه المرحلة، يكون الموظف شابًّا طموحًا، متلهفًا للنجاح، وتواقًا للارتقاء السريع في سلم مناصب الشركة. يعمل النمور (60) ساعة أو أكثر في الأسبوع، فهم يتمتعون بطاقة حركية عالية، ومستعدون دومًا للنهوض بالمسؤوليات في أي مكان من العالم، ولأن حياتهم الأسرية لا تزال في طورها الجنيني (إما غير متزوجين أو لم يرزقوا أولادًا بعد) تكون الشركة في هذه المرحلة بمثابة أسرتهم وإطارهم المجتمعي. وهم مثل نمور الأدغال، يتمتعون بغريزة القاتل، وقادرون على أن يكونوا في قمة النشاط والعدوانية في سياق نضالهم المحموم لبلوغ النجاح.

القطط: بعد بضع سنوات تتطور النمور فتصبح قططًا. كبر الشاب الآن وتزوج، وأصبح رجلًا لديه أسرة وأولاد، ويملك منزلًا مرتفع الثمن يقيده إليه قرض عقاري مهول، وقريبًا، سيبدأ في توصيل أولاده إلى المدارس ومتابعة واجباتهم المنزلية، وبهذا تنخفض ساعات عمله إلى (40) ساعة في الأسبوع، أكثر أو أقل قليلًا. وبالرغم من أنه لا يزال يحتفظ بقدرة حركية عالية (مثل القط)، إلا أنه أضحى الآن يتلهف للعودة إلى المنزل في عطلة نهاية الأسبوع ليقضي وقته مع العائلة. التزامه بالشركة لا يزال حقيقيًّا وصادقًا، ومع ذلك يحرص على تحقيق التوازن بين عمله وحياته الخاصة بميزان (العمل- الحياة).

الديناصورات: بعد تكريس مدة طويلة من حياته لخدمة الشركة، يتحول القط تدريجيًّا إلى كائن مجتمعي جديد، يتحول إلى ديناصور. في هذه المرحلة، تغدو الحياة خارج عالم الشركة أكثر أهمية بالنسبة إليه، فقد تحقق النجاح المهني الآن، وأُرضي الطموح (أو أنه لن يتحقق أبدًا، وهذا هو الأسوأ)، فتتلاشى غريزة القتل التي اختبرها في مرحلة النمر، ويختفي ميزان (العمل - الحياة) الذي ضبط حياته في مرحلة القط؛ فكل ما يهم الديناصور الآن هو أن يعيش بهدوء وسلام، وأن يتمكن من مغادرة مكتبه كل يوم في تمام الخامسة بعد الظهر. باختصار، يهتم الديناصور بتحقيق التوازن بين حياته الخاصة من جهة وحياته الخاصة من الجهة المقابلة! (ميزان: الحياة الشخصية - الحياة الشخصية). ومع ذلك فالديناصورات ليسوا عديمي الفائدة بالقدر الذي قد يخطر للمرء، فهم يشكلون الذاكرة الحية للشركة، فقد اختبروا - بشكل عميق - التجارب والصعوبات كلها التي مرت بها الشركة، وراكموا العديد من الخبرات والمعارف.

تخسر بعض الشركات أفضل مديريها التنفيذيين نتيجة عجزهم عن إدراك هذه التغيرات الجوهرية في مواقف موظفيهم تجاه العمل والحياة، فترقية (القط) المرتبطة بنقل موقع عمله الحالي إلى مدينة بعيدة لن يُدخل السعادة إلى قلبه؛ لأن القط لن يرغب - ببساطة - في الانتقال مع عائلته للعيش في عالم آخر

مختلف، وسيرفض - على الأغلب - مثل هذه الترقية، وغالبًا ما سيسعى إلى مغادرة الشركة إلى شركة أخرى، متأثرًا بهاجس أنه لن تكون هناك عروض أخرى مقنعة تقدم له في المستقبل، فولاؤه أصبح موضع شك نتيجة رفضه قبول عرض الترقية (الانتقال).

لقد بدأت الشركات العالمية مؤخرًا بتغيير مواقفها تجاه العمل، فبعضها لن يجبر بعد الآن كبار المديرين على الانتقال إلى موقع عمل جديد، أو إلى مقارّ إقليمية كنوع من الترقية، على العكس تمامًا، ستنقل مواقع العمل إلى حيث يقيمون، وسيكون على المدير أن يعمل بضعة أيام كل شهر في مبنى الإدارة مهما كانت المسافة بعيدة عن المنزل؛ لحضور الاجتماعات المهمة، وتحقيق الحد المطلوب من التواصل مع زملائه. لقد أخذت الشركات بالتكيف مع الأوضاع الجديدة للقوى العاملة للوصول إلى معايير جديدة تساعد على ازدهار قدرتها التنافسية.

يسألني طلبتي أحيانًا:« إذا كان الديناصور هو المرحلة النهائية في تطور الموظف؛ أليس من الأفضل أن نختصر الوقت بأن ننتقل مباشرة إلى طور الديناصور من دون المرور بالمراحل الأخرى؟»، لا تنقص الطلبة الأفكار اللماحة، لكن الشركات تحتاج -بكل تأكيد- إلى جهود كل من النمر والقط والديناصور، وإذا أمكن للنمور أن تتطور إلى ديناصورات فإن العكس غير ممكن أبدًا.

◆◆◆◆

الجزء الأول

القدرة التنافسيَّة

2. هل لديك قدرة تنافسية بقدر حسين بولت؟
3. هل تشبه التنافسيَّة لعبة السنوكر؟
4. متى يسجل الاقتصاد أرقاما قياسية في النمو؟
5. متى بدأ ترشيد العمل؟
6. هل نستطيع الوثوق بالإحصاءات؟
7. هل هناك جانب أخلاقي للاقتصاد؟
8. هل دافع دارون فعلا عن فكرة البقاء للأصلح؟
9. لماذا كل هذا الاهتمام بالنمو؟
10. كيف سيكون شكل الدورة الاقتصادية الجديدة
11. هل نحن بحاجة إلى الأغنياء؟
12. هل بإمكانك أن تكون ثريًّا وعديم الفائدة؟
13. هل بإمكان المُضجر أن يكون تنافسيا؟
14. هل ستسود الرأسمالية الاجتماعية في المستقبل

◈◈◈◈

هل لديك قدرة تنافسية مثلما لدى حسين بولت؟

غدت التنافسية حديث العصر، بالرغم من أن المصطلح لم يكن معروفًا قبل ثلاثين عامًا، ولو أجرينا بحثًا على موقع جوجل عن كلمة تنافسية (Competitiveness) لحصلنا على ثلاثين مليون نتيجة! لكن المصطلح يحمل العديد من المدلولات والمعاني المتنوعة التي يمكن توظيفها بطرق متعددة.

ما هي التنافسية؟ يمكن لحسين بولت(*) أن يجيبنا عن هذا السؤال.

يقدم حسين نموذجًا رائعًا للقدرة التنافسية بحسبانه أحد أعظم العدائين في كل العصور. لماذا هو عظيم بهذا القدر؟ البعض يقول لأنه يجري بسرعة. يستطيع علماء البيولوجيا تقديم إجابات منطقية لكنها غير كافية هنا، فهناك - ربما

(*) حسَين بولت عدّاء جامايكي مسلم. لقب بأسرع إنسان في التاريخ، وهو أول من نال الميدالية الأولمبية لسباق المئة متر بزمن قدره (9.58 ثانية)، والميدالية الأولمبية لسباق المئتي متر بزمن قدره (19.199 ثانية)، وأول شخص يفوز بسبع ميداليات ذهبية في تاريخ الأولمبياد. أطلقت عليه وسائل الإعلام لقب (بولت البرق) نظرًا لإنجازاته المميزة في بطولة العالم لألعاب القوى. (المترجم).

- مئات من الشبان الذين يستطيعون مجاراة حسين في سرعة العدو، سواء في جامايكا أو في أماكن أخرى من العالم. لقد كان حسين بولت محظوظًا لاكتشاف موهبته، مثلما أتيحت له الاستفادة من مرافق رياضية وتوظيفها توظيفًا مناسبًا في نجاحه: ملاعب حديثة للتدريب، ومدرب جيد، ونظام غذائي ممتاز، ومعالجون فيزيائيون رائعون، ومتخصصون في علم النفس الرياضي لمساعدته على تحسين استجابته الذهنية. بكلمات أخرى أصبح حسين الأفضل لأنه اكتشف مجموعة المصادر والكفاءات، وتوظيفها، والاستفادة منها بصورة أفضل من الآخرين.

في مطلع القرن التاسع عشر عرّف الكاتب الفرنسي جان بابتيست الاقتصاد بأنه العلم الذي يهتم بإنتاج الثروة وتوزيعها واستهلاكها، بعد ذلك حل مصطلح (الحقل المعرفي) محل (العلم)، واستبدل (الازدهار) بـ (الثروة). في هذا الإطار، تشدد التنافسية على الطرق التي تحقق بها الشركة أو الأمة أهدافها من خلال المنافسة - محليًّا أو عالميًّا - لاكتشاف أفضل المصادر وبنائها وإدارتها، سواء كانت الأخيرة مصادر ثروات مادية (كالسلع) أم مصادر كفاءات (كالتعليم).

لكن، هل جرى تعليم التنافسية على هذا النحو؟ أتذكر الآن حصص الاقتصاد في الجامعة حين كنا ندرس بحماس

حساب نسبة الفائدة، وميزان المدفوعات، والتجارة العالمية، ونظرية العرض والطلب، والاحتكارات. في العالم الحقيقي يبدو كل شيء مختلفًا، فالعناصر المهمة التي تؤثر بعمق في الأمم وقدراتها التنافسية لا يمكن لمناهج الاقتصاد الكلاسيكي وحدها تفسيرها، وهنا تبرز أهمية الاستدامة، والحوكمة(*)، والأخلاق، والتعليم بالإضافة إلى نظرية الاقتصاد الكلي.

اليوم ينحو كل من الاقتصاد والقدرة التنافسية بشكل متعاظم باتجاه (الكليَّة)، وهذا المنهج يفترض أن أجزاء النظام مترابطة بقوة؛ إذ لا يمكن فهمها إلا من خلال إطارها الكلِّي. (انظر السؤال (3): هل تشبه التنافسية لعبة السنوكر؟)، لقد اكتسب الاقتصاد صفة العالمية، ما يعني أن عدد المصادر والعوامل المؤثرة قد ازداد أضعافًا مضاعفة. مع ذلك لا تزال القواعد نفسها، سواء كانت تتعلق بفرد مثل حسين بولت، أو بشركة عالمية كبرى مثل جوجل، أو بدولة عصرية رائدة كسنغافورة، فجميعها تشترك في عامل رئيس: وهي أنها نتيجة التقاء العديد من المصادر والكفاءات التي يتقن ذوو القدرة التنافسية القوية إدارتها بشكل يفوق بكثير ما يفعله الآخرون.

(*) الحوكمة (مثلما تعرفها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD): مجموعة العلاقات التي تربط بين القائمين على إدارة الشركة ومجلس الإدارة وحملة الأسهم، وغيرهم من أصحاب المصالح. (المترجم).

هـذا يعنـي أن القـدرة التنافسـية يمكـن أن تزدهـر عـبر شـبكات التواصـل الرقمـي في العـالم الافتراضـي مثلمـا تزدهـر عـن طريـق فريـق العمـل، وتكافـئ أولئـك الذيـن اسـتطاعوا إدارة العلاقـات بـين المصـادر والمعرفـة التـي ابتكروهـا أو اكتسـبوها بطريقـة أفضـل مـن غيرهـم. بالمقابـل، فـإن أولئـك الذيـن حاولوا (عمـل كل شـيء بأنفسـهم) مسـتمتعين (بعزلتهـم الرائعـة)، جميعهـم سـيظلون عالقـين في المسـار الخاسـر، وحيديـن تمامًـا.

◈◈◈◈

3

هل تشبه التنافسيّة لعبة السنوكر؟

ينظر الأكاديميون عادة إلى التنافسية بوصفها حقلًا بسيطًا من حقول المعرفة مقارنة بالرياضيات المالية أوالاقتصاد القياسي، وهذا صحيح جزئيًّا، فالتنافسية مثلها مثل الاقتصاد، يمكن الإلمام بمفاهيمها الأساسية بسهولة، فلا داعي لسنوات من الدراسة الأكاديمية لنعرف أن التضخم يعني زيادة الأسعار، وأن الناتج المحلي الإجمالي (Gdp) هو الدخل السنوي للأمة، وأن عجز الميزان التجاري يعني تفوق قيمة ما نشتريه من الخارج على قيمة صادراتنا.

لكن، هل هذا كل شيء؟ لمَ إذًا نصادف العديد من الصعوبات في التعامل مع الأزمات الاقتصادية؟ ولمَ نرى أن إدارة اقتصاد أمة أمر معقد؟ ولم قال الكاتب المسرحي الإيرلندي جورج برنارد شو ذات مرة: «لو صففنا علماء الاقتصاد جميعهم في العالم جنبًا إلى جنب لما خرجوا بأية نتيجة»؟ من السهل فهم المكونات الأساسية للتنافسية مثلما أسلفنا، لكن الصعوبة تبدأ حين تأخذ تلك المكونات بالتفاعل فيما بينها من جهة ومع محيطها الخارجي من جهة أخرى، ولعل المثال الآتي يلقي

الضوء على هذه المسألة: تخيل طاولة سنوكر (بلياردو)، إنها مستطيلة الشكل، أليس من السهل إدراك ذلك؟ في هذه الطاولة ست فتحات، وهي مغطاة بقماش أخضر، تُستخدم للعب كرة بيضاء واحدة وخمس عشرة كرة ملونة، هل هناك شيء غير مفهوم في ما سبق؟ الضربة الأولى تكون بقذف الكرة البيضاء بواسطة عصًا باتجاه الكرات الملونة المصفوفة على شكل مثلث. حتى الآن، من السهل تصور ما يحدث. حاول الآن أن تتخيل التأثير الذي سينتج عن الضربة الأولى بما في ذلك المسار الذي ستتخذه الكرات بعد الاصطدام، والمكان الذي ستتوقف فيه كل واحدة منها، والوقت الذي ستستغرقه حتى لحظة توقفها عن الحركة. التفاعل بين الكرات - وهي أشياء بسيطة - يصبح معقدًا للغاية، وتتحكم فيه عوامل عديدة تجعله عصيًّا على الفهم، وتصبح توقعاتنا عن النتيجة النهائية للعبة مستحيلة.

ينطبق الوضع ذاته على التنافسية، فالعلاقات التي تربط بين المفاهيم الاقتصادية البسيطة (التضخم، والديون، والموازنة، والميزان التجاري، والبطالة وغيرها) تصبح معقدة للغاية حين تبدأ بالتفاعل فيما بينها، وهذا التعقيد لا يعدو كونه الضربة الأولى في اللعبة. حاول أن تتخيل سلسلة الأحداث التي ستقع خلال اللعبة، أو الأوضاع الاقتصادية التي ستلي مرحلة من الركود على سبيل المثال، ولنفترض أنه يمكن تصور أحداث

اللعبة بأكملها؛ ماذا عن نتائج الضربة الثانية؟ وماذا لو بقيت قطعة صغيرة جدًّا من الطبشور الأزرق عالقة بطرف عصا البلياردو؟ هذا سيكون كافيًا لحرف مسار الكرة البيضاء وتغيير نتائج اللعبة النهائية.

وهذا ما تحدث عنه إدوارد لورنز(*) في نظرية الفوضى، وأطلق عليه اسمًا طريفًا (أثر الفراشة) يشير إلى أن التغييرات البسيطة غير الملحوظة في الشروط البدئية يمكن أن يكون لها في نهاية المطاف تأثيرات خطيرة على النظام بأكمله. يمكن لنظرية الفوضى التي تصف أيضًا كيف تؤثر الحساسية المفرطة التأثير جديًّا في سلسلة الأحداث اللاحقة، يمكنها أن تفسر الصعوبات التي نعانيها عند محاولة توقع ما سيحدث في المستقبل. كان لورنز عالم أرصاد جوية، وهذا العلم قائم على القوانين والتقنيات التي ترصد أحداث اللحظة بدقة كافية، لكنها تعاني في الوقت نفسه صعوبات جمة في توقع حدوث الكوارث الكبرى مثل الأعاصير، وهذا يشبه - إلى حد كبير - ما يحدث في علم الاقتصاد. كان بن بيرنانكي، الرئيس السابق لمجلس إدارة الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي، متخصصًا في

(*) إدوارد لورنز عالم رياضيات وخبير في مجال الأرصاد الجوية، ساهم في وضع نظرية الفوضى (الشواش)، وهو أول من استخدم تعبير أثر الفراشة. أكد لورنز أن مقادير الاختلاف الطفيفة في نقاط بداية منحنيات الطقس الحاسوبية، ولو كانت نتائجها صغيرة جدًّا كأثر خفقان جناحي فراشة؛ يمكن أن تكون آثارها هائلة في النهاية، وقد تتحول إلى إعصار مدمر. (المترجم).

الأزمة الاقتصادية العالمية، وتوصل بفضل خبرته القديمة إلى حلول لأزمة (2008) المالية ومعالجة بعض آثارها، وكانت العديد من الخطوات التي اتبعها غير تقليدية (مثل إجراءات التيسير الكمي)، لكن جدوى الحلول التي توصل إليها كانت محدودة؛ لأن الشروط البدئية لأزمة (2008) كانت مختلفة طبعًا عن نظيراتها في أزمة (1929).

سواء كان الأمر متعلقًا بلعبة سنوكر، أو بالتنبؤ بأحوال الطقس على المدى البعيد، أو بتوقع الأحداث الاقتصادية؛ تكمن صعوبة إدارة هذه الأنظمة في حساسيتها الكبيرة تجاه شروطها البدئية، وفي العدد الكبير لقنوات تفاعلها أيضًا. كيف يمكننا أن نتعلم من الماضي إذا كانت قواعد البدء تتغير في كل مرة؟ وعلى عكس العبارة الشهيرة في فيلم (كازابلانكا) فإنه من الصعب جدًّا أن (تعزفها مرة أخرى يا سام(*)).

◈◈◈◈

(*) يعد فيلم (كازابلانكا) من الأفلام الفريدة في تاريخ السينما الأمريكية وأكثرها شعبية. أصبحت العديد من الجمل والتعابير التي نطقها البطلان في الفيلم معالم في الثقافة اللغوية الشعبية داخل أمريكا وخارجها، مثل عبارة (اعزفها يا سام). في مناسبتين مختلفتين ومتباعدتين من الفيلم يطلب بطلا الفيلم من سام (ديلي ويلسون)، كل منهما على انفراد، عزف نفس المقطوعة الموسيقية الساحرة (انسياب الزمن) على البيانو، فيؤديها في المرتين بشكل رائع. (المترجم).

متى يسجل الاقتصاد أرقامًا قياسية في النمو؟

يقاس نجاح التنافسية بمقارنة إنجازاتنا بمثيلاتها لدى الآخرين من الأمم أو الشركات أو الأفراد، ويتضمن ذلك معرفة ما حققته أنت وما حققه الآخرون، وتقويم ذلك كله تقويمًا كافيًا، ومن ثم حفظ الإنجازات على صورة أرقام. بكلمات أخرى، الحصول على الحقائق يأتي أولًا، ثم تأتي مراحل تحليلها واستخلاص النتائج منها، وتعد هذه الطريقة أساس المنهج العلمي.

لم يكن تاريخ علم الاقتصاد على هذا النحو دائمًا، لقد أدى اختراع الكتابة في بلاد ما بين النهرين قديمًا إلى إتاحة الفرصة لتدوين عدد أضحيات المعابد وحفظ المعاملات التجارية، وقد أورد يوفال نوح هاراري في كتابه **العاقل: موجز تاريخ الجنس البشري** أن أول اسم جرى تدوينه في الألواح القديمة كان اسم محاسب يدعى (كوشيم) الذي لم يك قط ملكًا أو إلهًا، بل كان حافظ سجلات فحسب.

في بلاد ما بين النهرين، كما في مصر القديمة ومن بعدها روما، كان تدوين اقتصاد الأمة يتمحور بشكل رئيس حول أنشطة ثلاثة جرى توثيقها بحرص بالغ، وهي: تخصيص الأراضي الزراعية، وجباية مُكوس المحاصيل، وحماية الطرق التجارية. أما الثروات من الذهب والفضة فكان مصدرها - غالبًا - غنائم الحروب؛ إذ كان استخراج المعادن الثمينة أمرًا نادرًا؛ لذا ندر توثيقها في السجلات.

هناك بعض الاستثناءات طبعًا، مثلما في تدوين الثروات الهائلة التي غنمها الإسكندر المقدوني في بلاد فارس، أو تلك التي استولى عليها قياصرة روما من البرابرة، ويقال إن **الاقتصادي** كان أول كتاب في تاريخ البشرية يبحث في الاقتصاد، وضعه زينوفون الأثيني عام (360) قبل الميلاد، ومنذ صدور هذا الكتاب وحتى القرن العشرين دأب علماء الاقتصاد على كتابة أبحاثهم انطلاقًا من مفاهيم الفلسفة والأخلاق و(المنطق السليم)، مع إضافة مقادير محدودة من الحقائق والإحصاءات التي كانت تستخدم بوصفها شواهد تدعم أفكارهم، لا بوصفها أساسًا تنطلق منه عملية البحث، ولم يظهر مفهوم (الناتج المحلي الإجمالي) الذي يعد مقياس الأداء الاقتصادي للأمم المعاصرة إلا في ثلاثينيات القرن العشرين؛ إذ نُشرت تقارير نتائجه في الولايات المتحدة أول مرة عام (1942م)، (انظر

السؤال (6): هل يمكننا أن نثق بالإحصاءات؟). أما ما كانت عليه الحال الحقيقية لاقتصاد الأمم على امتداد (2300) عام فقد بقي مجهولًا إلى أن قرر الاقتصادي البريطاني آنجوس ماديسون ومن أتى بعده من علماء الاقتصاد ردم تلك الفجوة، وذلك بقياس قيمة (الناتج المحلي الإجمالي) بدءًا من السنة الأولى من (تاريخ البشرية المكتوب).

وفيما يتعلق بالدول الأكثر ثراء التي يتعدى الناتج المحلي الإجمالي للفرد فيها (1600) دولارًا أمريكيًّا، فقد جاءت هولندا عام (1600م) في المرتبة الأولى؛ إذ تجاوزت قيمته (2650) دولارًا. بحلول عام (1820م) أصبحت بريطانيا العظمى الأعظم ثروة بين الأمم، وذلك بفضل الثورة الصناعية، وكانت مصادر ثروتها الرئيسة الصناعة والتجارة، في حين أن الدول الأخرى لم تستفد من التحول الاقتصادي الهائل المنبثق من الثورة الصناعية مثلما يجب. وبالرغم من المساحات الهائلة التي ضمتها إسبانيا إلى ممتلكاتها في أمريكا اللاتينية، والثروات الهائلة من الذهب والفضة التي غنمتها من تلك الأراضي البكر، ظل نمو الناتج المحلي الإجمالي للفرد فيها متواضعًا جدًّا (من (846) دولارًا عام (1500م) إلى (916) دولارًا عام (1800م». لم تحسن إسبانيا قط استثمار وارداتها الضخمة

من المعادن الثمينة في الصناعة، لقد كانت قادرة على التقاط الثروات من دون أن تفلح في توليدها.

يُعد الاقتصاد الصيني فريدًا من نوعه ومثيرًا للدهشة، فلو افترضنا أن الناتج المحلي الإجمالي للفرد كان في حدود (600) دولار (مثلما كانت الحال في أوروبا في السنة الأولى للميلاد)، فقد تراجع في ما بعد، وتعثر طويلًا قبل أن يبلغ بعد جهد العتبة نفسها عام (1963م)، وهذا يعني أن القادة الصينيين على امتداد (2000) عام أخفقوا في زيادة دخل مواطنيهم. وحتى نكون منصفين، فإن دول قارة آسيا مثلها مثل إفريقيا المعاصرة، عانت عدم القدرة على ضبط النمو السكاني، ما أدى إلى كبح نمو الثروة الفردية. بعد ذلك استفاقت الصين وقفز الناتج المحلي الإجمالي للفرد فيها قفزة كبيرة تخطى الآن ستة آلاف دولار.

لقد كانت المبادئ الأساسية للتنافسية حاضرة ومؤثرة في مراحل التاريخ جميعها، في التجارة، والصناعة، وتحويل المواد الخام إلى منتجات، وفي التعليم واكتساب المعارف، لكن السجلات التي توثق تطورها بالإحصاءات لم تظهر إلى الوجود حتى مئة عام خلت.

◈◈◈◈

5

متى بدأ ترشيد(*) العمل؟

تاريخيًّا، كانت البداية مع ظهور اللغة التي مكنت المجتمعات البشرية الأولى من تنظيم عمليات الصيد الجماعي، وفي ما بعد مهد ظهورالأدوات الطريق إلى التخصص في التصنيع. خلال القرن الثاني عشر، أصبحت أحواض صناعة السفن في فينيسيا قادرة على تجهيز مئة سفينة وتسليحها في مدة لا تتجاوز سبعة الأسابيع، وقد مكن (الإنتاج المعياري) تصنيع الأجزاء المتطابقة في الأبعاد والأداء، وتخزينها في الموانئ جميعها المنتشرة على سواحل البحر الأبيض المتوسط، ما يعني أن السفن الحربية يمكن إصلاحها بسرعة وفاعلية حيثما كانت، وفي أي وقت كان. في عام (1571م) وخلال معركة ليبانتو التي أُبيد فيها الأسطول التركي، أبحرت نصف السفن الحربية الأوروبية من أحواض صناعة السفن في فينيسيا أرسنال، بعد ذلك تسارعت وتيرة ترشيد العمل بشكل ملحوظ في القرن التاسع عشر، مع تطور الثورة الصناعية في بريطانيا العظمى، وظهور المصانع الكبيرة والشركات.

(*) اعتماد التقنيات والوسائل التي ترمي إلى زيادة الإنتاج، وتحسينه، وتخفيض تكاليفه. (المترجم).

في أثناء الحرب العالمية الثانية أطلقت الولايات المتحدة مشروع (ليبرتي) لصناعة أساطيل السفن التجارية؛ نظرًا للحاجة الملحة إليها في نقل التجهيزات العسكرية إلى القارة الأوروبية وأيضًا عبر المحيط الهادئ إلى الشرق الأقصى، وقد تم بناء (2571) سفينة بين عامي (1941 - 1945م). استغرق تجميع أجزاء (س. س. باتريك هنري) أولى سفن مشروع ليبرتي (255) يومًا، وبعد الانتهاء من صناعة النموذج الأول الذي يضم (250) ألف جزء بدأ ترشيد التصنيع على وجه السرعة، الأمر الذي خفض بشكل مذهل المدة اللازمة للإنتاج، فبعد عام واحد صار الوقت اللازم لتجميع سفينة ليبرتي (70) يومًا فقط. أما الرقم القياسي الذي سجل آنذاك لإتمام العمل في السفينة فهو أربعة أيام وخمس عشرة ساعة وستًّا وعشرين دقيقة! وكان شعار العاملين في المشروع (ليتبارك اسم الله هيا بنا ننتقل إلى المرحلة التالية).

استمر ترشيد العمل بالتطور بعد ذلك، ففي القرن التاسع عشر أعطى عالم الاقتصاد الأمريكي فريدريك تايلور الأولوية لزيادة إنتاجية العمال، في حين اعتمد الفرنسي هنري فايول مبدأ التركيز على الارتقاء بعمل المؤسسة بأكملها من دون الاقتصار على العمال وحدهم. في القرن العشرين ظهر المفكرون العباقرة، مثل: ويليام إدوارد، وجوزيف جوران اللذين

اهتما بنوعية العمليات الإنتاجية، وألفريد ب. سلون (أحد كبار مديري جنرال موتورز)، وبيتر دراكر (المعروف باسم المعلم) اللذين ركزا على تنظيم العمل داخل الشركات.

كانت العولمة واعتماد التصنيع في الخارج (حيث الأجور أقل من البلدان الصناعية) أحد معالم الترشيد في التصنيع إلى حد ما. فما هي المرحلة اللاحقة؟

سيركز - غالبًا - على تقليل دور العنصر البشري في عملية الإنتاج؛ إذ يوجد اليوم تقريبًا (1.5) مليون روبوت تعمل في المصانع حول العالم، ومن جهتها تعمل جوجل على تطوير سيارات وقطارات من دون سائق. لم تأت عملية الأتمتة هذه من الاختراعات التقنية وحدها، فقد أدت الزيادات المطَّردة في الأجور إلى اتجاه الشركات لإحلال الروبوت مكان الإنسان. تتراوح نسب الزيادة في الأجور في البلدان الناشئة التي تشهد نموًّا اقتصاديًّا متسارعًا خارج العالم الصناعي الغربي (مثل البرازيل وكوريا الجنوبية) من (20%) إلى (25%) في السنة، وبهذا غدت مصادر العمالة الخارجية أقل قدرة على المنافسة، وأصبحت الأتمتة حلًّا مطلوبًا بشدة لتخفيض كلفة الإنتاج.

يعد ظهور (إنترنت الأدوات) التي ستمكِّن الآلات نفسها من التواصل عبر الشبكة العنكبوتية عنصرًا آخر ساهم في التسريع باعتماد الأتمتة واتخاذ القرارات الضرورية من دون

تدخل الإنسان، فعلى سبيل المثال ستتمكن طابعتك من اتخاذ قرارها نيابة عنك، فتطلب شراء عبوات الحبر من المتاجر الإلكترونية حين توشك أحبارها على النفاذ. من الواضح للعيان أن تجنب ترشيد العمل غير ممكن، وهو يتصل بشكل وثيق بالطبيعة البشرية، ومع ذلك لن يختفي البشر من ميادين الإنتاج، بل سوف تتغير طبيعة عملهم فيصبح أقل رتابة، وأكثر ابتكارًا وذكاء، على الأقل هذا ما نؤمّله.

◈◈◈◈

6

هل نستطيع الوثوق بالإحصاءات؟

للكذب ثلاثة أنواع مثلما ذكر بنجامين ديزرائيلي: الكذب، والكذب المؤذي، والإحصاءات، ولعل هذا يبين مدى شكوكنا بالإحصاءات لا سيما حين لا تتسق مع وجهات نظرنا. في الاقتصاد، لا يزال (الناتج المحلي الإجمالي) المقياس الإحصائي الرئيس الذي يستخدمه خبراء الاقتصاد في اتخاذ قراراتهم، سواء أشار إلى النمو أو الهبوط.

على أي حال، ينبغي لنا الاعتراف بأن هذا المقياس يقارب القيمة الواقعية لمستوى الاقتصاد دون أن يستطيع قياسها بدقة، لذلك تخضع النتائج للتدقيق والتعديل باستمرار. في أيامنا هذه، على سبيل المثال، عمد البنك الدولي إلى تصحيح قيمة الناتج المحلي الإجمالي للصين مرتين، فجرى تخفيضه مرةً قبل أن يتم رفعه من جديد. وفي نيجيريا كان من الضروري إعادة النظر في صحة الأرقام بعد أن سجل هذا المؤشر معدل نمو يصل إلى (89%) في سنة واحدة، حتى اضطرت جهة رصينة مثل المكتب البريطاني الوطني للإحصاء إلى مراجعة أرقامها بطريقة خاصة، فقد حقق الناتج المحلي الإجمالي طفرة من

(4.6%) عندما أُدرج الدخل الناتج عن المخدرات والدعارة في حساباته. حقًّا ليس هناك حدود للابتكار!

وليست الحال أفضل في الولايات المتحدة، فخلال الربع الأول من السنة المالية (2014م) نشر مكتب الدراسات الاقتصادية تقريرًا يتضمن زيادة مقدارها (0.1%)، وبعد بضعة أسابيع تبين بعد مراجعة التقرير أن النتيجة التي ينبغي اعتمادها هي هبوط بمقدار (1%). لم يتوقف الأمر عند هذا الحد، فقد سجلت النتيجة النهائية هبوطًا مقداره (2.9%) في الناتج المحلي الإجمالي، وهو الأسوأ بين السنوات السابقة. فقد كانت الأحوال الجوية في ذلك العام سيئة جدًّا، والثلوج كثيفة بشكل غير متوقع، لكن هذا ليس كل شيء.

لا يقيس مؤشر الناتج المحلي الإجمالي كامل الثروة الاقتصادية للأمة، بل القيمة المنتجة خلال سنة محددة، وهو ابتكار حديث نسبيًّا يعود إلى حقبة ما بين الحربين العالميتين. عندما احتاج الرئيس فرانكلين روزفلت إلى تكوين فكرة أكثر دقة عن تأثير الكساد الكبير عام (1929م) على الاقتصاد، وضع عالم الاقتصاد الأمريكي سيمون كوزنيتس آنذاك قاعدة حساب الناتج المحلي الإجمالي في حقبة الثلاثينيات، ونشرت حكومة الولايات المتحدة أول تقرير عن النتائج عام (1942م). كان لدى كوزنيتس رؤيته الخاصة للناتج المحلي الإجمالي؛ لأنه

كان يؤمن بأنه مخصص لحساب أداء الأنشطة المتعلقة بخير المجتمع ورفاهيته؛ وعليه فقد استثنى من حساباته كل ما يتعلق بالإعلان، والتسلح، وحتى قطاعًا لا يستهان به من النظام المالي. أما موارد المخدرات والدعارة فكان أمامها وقت طويل قبل أن تجرؤ بعض الأنظمة المالية على التفكير بإدراجها في الدخل الوطني.

بعد ذلك بسبعين عامًا، لا تزال نتائج مقياس الناتج الوطني الإجمالي غير مؤكدة، بالرغم من تدقيقها بعناية فائقة. تصدر بعض الدول، مثل سنغافورة والصين، تقارير حساباتها ربع السنوية خلال أسبوعين، البعض الآخر يستغرق مدة أطول قليلًا، مثل الولايات المتحدة ودول أوروبا (ثلاثة أو أربعة أسابيع)، وأخيرًا فإن دولًا مثل الدانمارك وسويسرا تأخذ وقتًا قد يتجاوز الشهر. يقوم الجميع بتدقيق أرقامهم ومراجعتها قبل نشرها بعد سنة كاملة في أحسن الأحوال، ما يجعلها غير مجدية عمليًّا؛ لذا فمن المهم جدًّا الإجابة عن هذا السؤال: هل من الأفضل الحصول على الإحصاءات بسرعة وإن كانت تقريبية وغير مكتملة؟ أم يجب انتظار أرقام ذات مصداقية بغض النظر عن الوقت الذي يمكن أن يستغرقه إعدادها؟

هذا بالطبع لا يعدو كونه سؤالًا نظريًّا، ففي عام (2009م) لم تقدم الإحصاءات الأمريكية فكرة وافية عن حجم

الأزمة المالية بشكل فوري، ولا عن الركود الذي تلاها، وبسبب ذلك لم يتمكن كل من المجلس الاحتياطي الفيدرالي ووزارة المالية من التدخل بالسرعة الكافية لمعالجة المشكلة، ولو توافرت الإحصاءات التي تبين المدى الحقيقي للمشكلة باكرًا لكانت النتائج حتمًا أفضل بكثير.

لسوء الحظ، فإن معظم أدوات الإحصاء الاقتصادية، كالناتج المحلي الإجمالي، تقدم صورة غير واضحة المعالم للواقع، أما التدقيق والتغيير في الأرقام العشرية الأخيرة فلا يحمل قيمة علمية تذكر. تشبه هذه الإحصاءات الإبحار المعتمد على الخرائط البحرية في الأزمنة القديمة؛ فالكل يعلم أنها غير دقيقة، لكن الربابنة كانوا يفعلون المستحيل للحصول عليها، فلم يكن هناك خيار آخر أفضل، فالخريطة الرديئة أفضل من عدم وجودها. ينطبق الأمر نفسه على الإحصاءات؛ إذ ينبغي قراءتها بعين ناقدة، بعد ذلك يمكن فك شيفرتها بحرية تامة، مثلما قال مارك توين مرة: «اعثر أولًا على الحقيقة، ثم يمكنك تغييرها في وقت فراغك مثلما تشاء».

◈◈◈◈

هل هناك جانب أخلاقي للاقتصاد؟

حتى القرن الثامن عشر كان الاقتصاد مُكرَّسًا لزيادة ثروة الحكام المحليين (الفراعنة، والأباطرة والأمراء) الذين كانوا يكدسون أموالهم ومقتنياتهم الثمينة في خزائنهم الخاصة، وكان رأس المال يتراكم ثروات تتكدس بالدرجة الأولى من أجل فائدة الحاكم الشخصية.

في (1776م)، حين وضع آدم سميث كتابه الشهير **التحقيق في طبيعة ثروة الأمم وأسبابها**، شدد على رؤيتين ثوريتين: الأولى أن الأولوية بالنسبة إلى الدولة تكمن في تحقيق الرفاه على مستوى الوطن بأكمله، لا للحاكم وحده. والثانية أن رأس المال ليس هدفًا في حد ذاته، بل هو أداة يجب توظيفها في بناء مزيد من الاستثمارات وتطويرها وزيادة ثروة الأمة.

حين نُشر كتاب آدم سميث، كانت الثورة الصناعية البريطانية تحقق قفزات واسعة ترافقت مع ظهور اختراعات وتقنيات ثورية على يد عباقرة مثل: جيمس واط الذي اخترع المحرك البخاري عام (1769م)، ورجال أعمال مثل: ريتشارد

آركرايت، وماثيو بولتون، وجوزيف ويدجوود ممن كان لديهم موهبة تحويل الابتكارات التقنية إلى مشروعات واستثمارات تعطي (قيمة مضافة) للمادة الخام. على سبيل المثال، في عام (1760م) استوردت إنجلترا ألف طن من القطن الخام لسد حاجات صناعاتها النسيجية، بعد تسعين عامًا قفز هذا الرقم في عام (1850م) إلى (222) ألف طن.

ظهرت طبقة مجتمعية جديدة (البورجوازية) سعت إلى تحرير نفسها من نير اقتصاد إقطاعي تهيمن عليه طبقة النبلاء التي تملك مساحات هائلة من الأرض الزراعية، وكان واضحًا أن الصناعة تتطلب مساحات محدودة من الأرض؛ لأن المناجم والمصانع قد تتركز برؤوس أموالها وعمالتها في مساحات صغيرة من الأرض يمكن لرجال الأعمال الجدد شراؤها بسهولة.

اشتهر آدم سميث بتعبيره (اليد الخفية)، فقد رأى أن الأفراد الذين يسعون لتحقيق مصالحهم الاقتصادية الخاصة سوف يساهمون - بحكم الضرورة - في تحقيق رفاه المجتمع وتطوير بنيته التحتية كما لو أن يدًا خفية تقودهم إلى تحقيق ذلك، شبكة طرق عصرية، ونظام اتصالات حديث، وغيرها مما لا غنى للصناعة الحديثة عنه من أجل تقدمها وتصريف منتجاتها. يقول سميث: «في سياق سعيه لتحقيق مصالحه الخاصة، يقدم الفرد خدمات كبيرة لمجتمعه تفوق بكثير ما كان

ينوي فعله في الأصل». قد تبدو هذه الفكرة محاولة لتبرير مفهوم (الأنانية الصحية) في الاقتصاد، لكنها ليست كذلك في الواقع.

قبل (ثروة الأمم) بسبعة عشر عامًا، وضع سميث في عام (1759م) كتاب **نظرية المشاعر الأخلاقية**، وناقش فيه فكرة أن الأخلاق ينبغي أن تقود مبادئ السلوك الاقتصادي للأفراد.

يقدم الكتاب رؤية للنظام الأخلاقي الذي يجب أن يوجه الأنشطة الاقتصادية، وهو لا يزال محتفظًا بقيمته حتى اليوم رغم مرور (250) عامًا على صدوره.

عندما شاركت الطبقة الوسطى الأوروبية بفاعلية في الاقتصاد، وبعد ذلك في السياسة، تركت بصمتها الأخلاقية في المجالين كليهما. وعلى عكس بعض المفاهيم غير الصحيحة، فإن الثورة الصناعية التي واصلت تطورها في القرن التاسع عشر قد استندت إلى نظام قيمي صارم، بل ومتقشف أحيانًا، وذلك بتأثير المنظومة الأخلاقية البروتستانتية والكالفينية، فقد ظهرت قيم مجتمعية جديدة نالت الاحترام، مثل قيم: العمل، والادخار، والتواضع، والتعليم، والشعور بالواجب تجاه المجتمع، ومساعدة الفقراء.

ثمة تداخل دائم بين الاقتصاد والأخلاق، وهذا ما أكده تشارلز داروين (انظر السؤال (58): هل التقشف فضيلة أم

رذيلة؟)، ومن بعده ماكس ويبر، بنفس الحماس الذي أظهره آدم سميث. لحسن الحظ فنحن لا نزال بعيدين حتى الآن عن ذئاب (وول ستريت)(*)، فالاقتصاد الحديث المسؤول تجاه المجتمع لا ينبغي - قطعًا - أن يكون مثلما قال بول فاليري: « مثل ثعلب طليق داخل قنّ دجاج»، ولكن مع الأسف يبدو أن الكثيرين يتجاهلون هذه الفكرة.

◈◈◈◈

(*) إشارة إلى (ذئب وول ستريت)، وهو فيلم من بطولة ليوناردو دي كابريو، مأخوذ عن كتاب يحمل الاسم نفسه، يتحدث عن شخص فقير تمكن من تحقيق الثراء بسرعة كبيرة لاعتماده الوسائل الممكنة جميعها، بغض النظر عن وضاعتها وانحدارها الأخلاقي.

8

هل دافع داروين فعلًا عن فكرة البقاء للأصلح؟

اشتهر تشارلز داروين بشكل رئيس بسبب كتابه **أصل الأنواع** الذي صدر عام (1859م)، ونظريته التي تقول إن نجاة الأنواع تعتمد على قدرتها على التكيف. بالنسبة إلى الكثيرين، تشكل هذه الفكرة في اقتصاد السوق أساس التنافسية: ستكتب النجاة فقط للأفضل، وبالتالي فإن الغاية تبرر الوسيلة. وللمفارقة، فإن لينين نفسه يوافق على الفكرة الأخيرة.

في كتابه **أصل الإنسان** الذي صدر للمرة الأولى عام (1871م)، يؤكد داروين اعتقاده بأنه يجب أن تكون هناك منافسة مفتوحة بين بني البشر، وأن القوانين أو الأعراف يجب ألا تمنع أكثرهم تفوقًا من تحقيق النجاح. إذا كانت الحال كذلك، يتساءل داروين، ما مصدر (القيم الأخلاقية الرفيعة) التي تميز المجتمعات المتحضرة، مثل الرحمة، والشفقة، ومساعدة المحتاجين والضعفاء؟ نظريًّا، لا مكان لمثل هذه المشاعر؛ لكونها تضعف القدرة على البقاء.

يتخطى داروين هنا فكرة التنافسية الفردية، ليصل -من دون قصد منه- إلى مفهوم (القدرة التنافسية للجماعة). إن جماعة متماسكة من دون قائد لديها فرص أكبر للبقاء على المدى البعيد من مجموعة تخضع لقائد قوي سيختفي يومًا ما تاركًا وراءه جماعة مفككة (يتيمة). من وجهة نظر أنثروبولوجية فإن القدرة على التعاون داخل الجماعة هو العامل الرئيس في نجاح النوع البشري، وهو بمثابة قلب التنافسية النابض. على سبيل المثال، حققت سويسرا نجاحاتها لأنها، كجماعة، تمثل منظومة ديمقراطية قوية قائمة على التفاعل العميق بين القوى المتضادة؛ تفاعل بنّاء في بيئة من التفهم المتبادل الذي يؤدي في النهاية إلى اكتساب الأطراف جميعها المزيد من القوة. أما في فرنسا التي تمتاز بمستوى تعليمي فردي رفيع فنجد أن طاقات الأفراد منقسمة ومتناقضة، وهو ما يسميه عالم الاجتماع إميل دوركهايم (الأنوميا)، أو عدم تكامل المعايير الأخلاقية التي يقوم عليها المجتمع. لا تلهث دول شمال أوروبا وراء القادة ذوي الصفات الكاريزمية؛ لأنها - ببساطة - لا تحتاج إليهم، فازدهار مجتمعاتها يقوم على التلاحم وعمق الروابط بين الأفراد، مثلما هي الحال بين الطبقات الاجتماعية المتعددة، حتى الصدام بين وجهات النظر المتناقضة يصب بدوره في قناة تحقيق الأهداف المشتركة.

في البلدان الأخرى، يحل الصراع الفكري مكان التماسك المجتمعي، وبالرغم من إمكانية ظهوره متألقًا، إلا أنه لن يمكنه، في ظل غياب رؤية واضحة للهدف النهائي، أن يؤدي إلى نتائج إيجابية. مثل هذه الدول تلهث للحصول على رجال عظماء؛ لضبط النظام الاجتماعي في أمة يعلو فيها شأن الفرد على الجماعة. تعاني النظم المجتمعية خطر التفكك والانهيار، وتكمن المشكلة في أن مثل هؤلاء (العظماء) لا يظهرون كل يوم.

في النهاية، فإن الأمم كالجماعات؛ لا يمكنها أن تضمن بقاءها من دون بناء وتطوير نظام قوي من التعاون الداخلي. من دون ذلك سوف تضعف الأمم، أو ربما تنهار، لقد أدرك داروين بالفعل أن مفهوم (الأصلح) لا ينطبق على الأفراد فقط.

◈◈◈◈

9

لماذا كل هذا الاهتمام بالنمو؟

بدهي أن نهتم بالنمو الذي يعني زيادة ازدهار الأمة، لكن ماذا يعني ذلك بالضبط؟ وما الذي يتوقعه الناس من الاقتصاد؟ قد يجيب البعض: الازدهار، لكن هذه الإجابة غير كافية بالرغم من أنها تحمل جانبًا من الصحة، فالاقتصار على السعي وراء النمو يشبه - إلى حد كبير - قيادة السيارة دونما هدف؛ في نهاية المطاف سوف يسألك أحدهم: «حسنًا، إلى أين نحن ذاهبون؟».

أورليو بيتسي رجل أعمال إيطالي رائع، ومتحدث موهوب، ومرح، ومتألق الذكاء، أسس (منتدى روما) عام (1968م)، وفي عام (1972م) صدر عن المنتدى كتاب **حدود النمو**، وهو أول كتاب معاصر يطرح سؤال (لماذا النمو؟)، وأثار جدلًا واسعًا آنذاك. لسوء الحظ، كان توقيت نشر الكتاب غير ملائم، فقد حدث ذلك مع بدء الركود الاقتصادي في عام (1973م)، ما دفع أكثر المتشككين في جدوى النمو الاقتصادي للتلهف إلى عودته من دون شروط.

لا شك أن نمو الاقتصاد أساس لتحقيق الازدهار، لكن كيف يمكن تعريف الازدهار؟ إنه ببساطة نمو الاقتصاد بالإضافة إلى شيء آخر، وهذا الشيء يتعلق بمستوى تطور اقتصاد الدولة وبمنظومة قيمها. في بنغلادش، على سبيل المثال، الازدهار هو النمو الاقتصادي إضافة إلى سقف يؤويك، وفي بوركينافاسو يساوي النمو زائد الطعام، وفي المكسيك هو النمو إلى جانب الأمن، أما في الصين فهو النمو مع توافر السلع الاستهلاكية، وهكذا...

في الاقتصادات المتقدمة، يمكن تعريف الازدهار بأنه النمو إضافة إلى الرفاهية والتنمية المستدامة. ولتوضيح هذه المقاربة، يمكن مقارنة الازدهار بعمل السَّلّطة، فأنت أولًا تختار أفضل المكونات: الخس، والطماطم، والجزر (أما في حالة الأمة فالمكونات هي: البنية التحتية، والتعليم، والتقنية)، بعد ذلك عليك إضافة الصلصة، وربما تلاحظ أن نوع الصلصة يختلف بحسب البلد: صلصة إيطالية، وفرنسية، وروسية وهكذا... إذًا إدارة الدول تشبه - إلى حد بعيد - تحضير السلطة. تدخل الدولة في المرتبة الأولى ميدان التنافس للحصول على أفضل المصادر المادية والفكرية، ثم يأتي دور الصلصة (منظومة القيم التي تحدد أعمق الاحتياجات التي يتوق إليها المواطنون) التي تجمع المكونات معًا وتعطي البلد تميزها. الصينيون مثلًا،

يختلفون في آمالهم حول مستوى الحياة والأمة عن الأوروبيين والأمريكيين. لذلك فإن وصفة التنافسية الخاصة بكل دولة تختلف عن نظيراتها في الدول الأخرى، حتى لو كانت المكونات الأساسية نفسها.

إن كلمة ازدهار (Prosperity) في اللغة مشتقة من الجذر اللاتيني ،(Sperare) ومعناها (يأمل)؛ ولذا يأخذ الازدهار بعين الحسبان آمال الناس، ولتحقيق هذا الهدف تنجز (التنافسية) الجانب الاقتصادي، فيما ترسم السياسة حدود الأهداف الاجتماعية، القناتان كلتاهما مترابطتان بقوة، ولا يمكن فصلهما.

إن الجدل القائم حول النمو الاقتصادي في حد ذاته مضلل إلى حد بعيد، ومثير للبلبلة، ولا يمكن تناوله بمعزل عن هموم الناس وتطلعاتهم إلى مستويات أفضل من معايير الحياة، والتعليم، وأنظمة التقاعد، والضمان الصحي وغيرها من مكونات المنظومة الثقافية المجتمعية، التي لا يمكن تحقيق الازدهار من دونها. لا وجود للتنافسية من دون الاقتصاديين، ولن يمكن تفهم حاجات الناس ووضع أطر الحلول المجتمعية الكفيلة بإنجازها بغياب السياسيين.

إن أمة لا يمكنها تحقيق النمو الاقتصادي ستجد نفسها مجبرة على تجاهل أو تخفيض سقف تطلعات مواطنيها، وهو ما

يحدث – عادة – في أثناء مدد الركود الاقتصادي، فإذا كانت التنافسية هي الأداة فإن الازدهار يصبح الهدف النهائي. تمتاز الأمم الناجحة – عادة – بوجود توافق قوي حول ما يجب تحقيقه بشكل جماعي، وبأن لديها خططًا واضحة مسبقة لتحقيق النمو الاقتصادي والرفاه، فيما لا تكاد الأمم الأخرى تنهض من أزمة حتى تقع في أخرى، ومثلما قال سينيكا: «إذا لم نكن نعرف إلى أي ميناء سنبحر، عندئذ الرياح كلها ستكون غير ملائمة».

◈◈◈◈

10

كيف سيكون شكل الدورة الاقتصادية الجديدة؟

عندما أصبح ريموند بار رئيس وزراء فرنسا، قدمه الرئيس الفرنسي فاليري جسكار ديستان على أنه أفضل عالم اقتصاد في البلاد، في الواقع هذا صحيح؛ إذ إن أجيالًا عديدة من الطلبة الجامعيين نهلت علوم الاقتصاد من الكتب التي وضعها. أما بالنسبة إلى بار فقد كان يصف نفسه بأنه ذو (جسد مستدير وعقل مربع) (صلب)، وقد قال لي ذات مرة: «جاريللي، الاقتصاد في النهاية قضية دورات، المشكلة أننا لا نعرف متى تبدأ، وكم ستدوم ومتى ستنتهي»، لم أجد - في ذلك الحين - هذه الفكرة مثيرة للاهتمام.

طبيعي أن تتسارع وتيرة الاقتصاد أو تتباطأ، بحسب حالة المناخ الاقتصادي الوطني، أو العالمي، ويُعرَّف الكساد في أيامنا هذه بأنه انخفاض مؤشر الناتج المحلي الإجمالي في رُبعين سنويين متتاليين، لكن المدة التي يستمر فيها الركود تلعب دورًا أهم بكثير مما قد نظن. بعض دورات الركود الاقتصادي تأخذ شكل حرف (V)؛ حيث يكون الركود عميقًا، لكنه يدوم

مدة قصيرة، وهذا النوع يحدث - عادة - في الولايات المتحدة. الأنواع الأخرى قد تكون مراوغة؛ تأخذ شكل (V) في البداية، ثم تكرر الدورة نفسها لنجد أنفسنا أمام نوع جديد على صورة (W)، وهذا ما حصل في أزمة (2008) المالية في إيطاليا. هناك أيضًا الكساد ذو الشكل (U) الذي يستمر مدة أطول من النماذج السابقة، ونصادفه عادة في دول أوروبا. وأخيرًا النموذج (L) وفيه يتراجع النمو، ويبقى على هذه الحال مدة طويلة جدًّا، مثل هذا النموذج كان يحدث - عادة - في اليابان، لكنه اليوم بدأ في الانتشار خارجها.

من المرجح مع انتهاء أزمة (2008) أن نشهد تغيرًا في الدورات الاقتصادية في البلدان المتقدمة؛ فبدلًا من النموذج التقليدي الذي يتكون من النمو المتواصل الذي تقطعه مدد ركود قصيرة؛ سوف نختبر مددًا من (النمو الناعم) بطيء الوتيرة، تتخللها مدد قصيرة من النمو السريع، وخلال مدة (النمو الناعم) قد يعاني الاقتصاد الجمود أو الانكماش، أو يعاني كليهما.

ولتوضيح هذه النقطة، يمكن أن نقارن الدورة الاقتصادية خلال أزمة (2008) بدرّاج ينطلق مسرعًا فيتعرض للسقوط من وقت لآخر، لكنه يتمكن من النهوض ويتابع السباق. أما حال الدورات الاقتصادية بعد أزمة (2008) فستكون أشبه بحمار

يسير طويلًا ببطء وهدوء، لكنه فجأة، ومن دون سابق إنذار، يندفع منطلقًا بسرعة كبيرة نتيجة نشاط مفاجئ دبّ في أوصاله من دون أن يعرف أحد السبب. في دورات حقبة ما بعد (2008) ستتركز قواعد اللعبة في الشركات في نقاط ثلاث: التكلفة، والكفاءة، والمرونة؛ ما يتطلب منها القدرة على التكيف بسرعة في مدد النمو السريع المفاجئة، لرفع وتيرة إنتاجها إلى المستوى المطلوب، واغتنام أكبر قدر ممكن من الفائدة من الطفرات الاقتصادية قصيرة الأمد.

وفي النهاية، فإن أسوأ نتائج دورات الكساد هي تأثيرها في عقلية المجتمع وآليات استجابته؛ إذ تلجأ الشركات إلى تخفيض الرواتب بشكل دائم، أو تجميدها، ويغدو المستهلك شديد الحذر في الإنفاق ولا سيما في ما يمكن أن يعده غير ضروري من سلع الرفاهية. بكلمات أخرى، الجميع ينتظر بتوجس، ولا شيء يحدث.

الأسواق المالية وحدها ستحتفظ ببعض فاعليتها، لكن نتائجها ستكون - غالبًا - غير متوقعة. التمويل وحده لن يكون بديلًا عن النشاط الاقتصادي، وحين تتعرض البلد لدورات الكساد الاقتصادي فإن أسواق المال لن تستطيع تجنب نتائجها، ومثلما قال جون ماينارد: «يمكن للأسواق أن تبقى متقلبة مدة أطول من أن تتمكن من الاحتفاظ بقدرتك على سداد ديونك».

◈◈◈◈

11

هل نحن في حاجة إلى الأغنياء؟

هل نحتاج إلى الأغنياء من أجل دفع الضرائب؟ هذا ما يظنه بعض السياسيين الذين لا حدود لمواهبهم في ابتكار ضرائب جديدة. في الحقيقة، كانت الضرائب، وما زالت، ضرورية جدًّا للحكومات من أجل القيام بواجباتها تجاه المجتمع. النفقات الحكومية في إحدى عشرة دولة أوروبية تعادل (50%) من الناتج الإجمالي المحلي في هذه الدول. تقود مناقشة موضوع الثراء إلى مشكلة أخرى، وهي عدم المساواة. قدرت مؤسسة أوكسفام قيمة الثروة العالمية بـ (241) تريليون دولار أمريكي وفق تقديرات عام (2013م)، لكن (1%) من سكان الكرة الأرضية يتمتعون بـ (110) تريليونات، في حين يتبقى للـ (99%) الآخرين (131) تريليونًا.

الفكرة التقليدية المتوارثة تاريخيًّا عن الأغنياء هي أنهم أناس بليدون، وعديمو الفائدة، ومنفصلون - تقريبًا - عن الواقع. قد يكون هذا صحيحًا في الماضي؛ أي قبل الثورة الصناعية أو بعدها بمدة قصيرة، حين كان هؤلاء يعيشون من الإنفاق من رؤوس أموالهم الموروثة غالبًا، لكن هذا لم يعد صحيحًا تمامًا في أيامنا هذه؛ إذ يسعى العديد من الشباب

لتحقيق الثراء من خلال عملهم. لقد أصبح هذا التوجه حافزًا قويًّا يقود المجتمع، وأضحت الأجيال الشابة مفعمة بالأمل في تحقيق نجاحات من الحجم الذي أنجزه أمثال توماس أديسون وبيل جيتس. فما ضرورة العمل الشاق وتحمل المخاطر إذا كان ذلك في النهاية سيحقق لك دخلًا مثل الذي يجنيه شخص خامل يمضي جل نهاره بمشاهدة التلفاز؟

لا ينبغي الخلط بين الفرص المتكافئة في بداية حياة الفرد (مثل فرص التعليم) وبين النتائج المتساوية في النهاية، ويجب أن يرفض المجتمع الحديث فكرة المساواة الضمنية في مكافأة الجهود التي يستفيد منها الجميع بقدر متساوٍ دونما تمييز بين المجدّ والخامل. يشدد الجدل الدائر حول توزيع الثروة على فكرة أن تراكم رأس المال يجب ألا يؤدي إلى ظهور طبقة مغلقة مشبعة بالغرور والأنانية، من النوع الذي يرسخ مبدأ المحسوبية ولا يفسح مجالًا للقادمين الجدد، مثل طبقة النبلاء القديمة في عصور الإقطاع.

وقد لخص جوزيف شومبيتر هذه الفكرة بصورة رائعة: «ينبغي أن تكون طبقة الأغنياء في المجتمع مثل فندق شهير تظل غرفه محجوزة باستمرار، لكن نزلاءه يتغيرون بشكل دائم».

سبق أن وردت الفكرة نفسها على لسان ألكسيس دو توكيفيل: «الجماهير هي المصدر الذي تنبثق منه الثروة، وسوف

تعود إليهم في نهاية المطاف»، هذا هو أساس الديناميكية المجتمعية في مبدأ تكافؤ الفرص الشهير.

تشكل الولايات المتحدة المثال الأوضح على ما سبق، فالعائلات الثرية (مثل آل روكفلر، وفاندر بيلت، ومورجان التي تركت بصماتها في الاقتصاد في مطلع القرن العشرين) اختفت - تقريبًا - من سجل الأثرياء، وصار للثروة عناوين وأسماء جديدة: بيل جيتس، وسيرجي برين، ووستيف ووزنياك، وبول آلن، وجيري يانغ، وورن بيف، ولاري أليسون. يستمر رأس المال بالتجدد، لكن المالكين يتغيرون بانتظام.

يهتم مجتمع الاقتصاد الحديث بـ (السلم الاجتماعي)، وتتجلى مخاطر التركيز الكبير للثروة في كونه يكبح الانتقال من طبقة اجتماعية إلى أخرى. حتى الآن يعمل النظام بشكل جيد نسبيًّا؛ فالسلالات الثرية القديمة تختفي مفسحة المجال أمام نهوض رجال أعمال جدد وفق ما يدعوه جوزيف شومبيتر بـ (الهدم الخلاق). ومع ذلك، يعاني السياسيون بشكل متزايد ولا سيما في الأنظمة الديمقراطية - صعوبة إيجاد حلول مقنعة بشأن آليات توزيع الثروة وتراكمها. هل يمكن حسبان الثروة مكافأة طبيعية لنجاح المشروعات في المجتمع الديناميكي المنفتح؟ وماذا يعني مصطلح (طبيعي)؟ أم أننا بدلًا من ذلك

بدأنا ننجرف باتجاه نظام بلوتوقراطي (مجتمع يحكمه الأثرياء مباشرة تتماهى فيه الطبقة المالكة والنخبة السياسية)؟

ومثلما قال ونستون تشرشل مرة: «يتلخص الميراث السيء للرأسمالية في التوزيع غير العادل للثروة؛ أما الفضيلة التي تورثها الاشتراكية فهي التوزيع العادل للبؤس»، لكن أليس هناك - يا ترى - طريق وسطى؟

◈◈◈◈

12

هل يمكن أن تكون ثريًا وعديم الفائدة؟

نعم، يمكن أن يكون المرء ثريًّا عديم الفائدة، فذلك -عادة- لا يحتاج إلى جهد شاق، إذا كنت قد ورثت ثروة كبيرة، تستطيع تمضية الجزء الأعظم من حياتك مسترخيًا على شاطئ مشمس في الكاريبي، وبينما يتراجع أداء عقلك وجسدك، يمكنك أن تأخذ وقتك في تذوق متعة معنى أن تكون ثريًّا وعاجزًا تمامًا عن فعل أي شيء ذي معنى. في الوقت نفسه سوف تتلاشى ثروتك بالتدريج؛ لأن الميراث الذي لا يدار بصورة جيدة سوف يزول في النهاية، وبسبب هذا أصبحت اليوم العائلات الشهيرة المعروفة بالثراء في الماضي -تقريبًا- من (الأنواع المنقرضة).

الأمر نفسه ينطبق على حال الأمم؛ فالثروة والرفاه، وحتى السلطة السياسية لا يمكنها مجتمعة أن تعوض عن التنافسية. هناك مصدران لتوريث الثروة في الأمة، أولها الاكتشافات والمصادر الطبيعية، ولعل المثال الأكثر وضوحًا هو اكتشاف النفط والغاز في المملكة العربية السعودية، فخلال جيل واحد تحولت منطقة قاحلة إلى واحدة من أغنى دول العالم. قد يكون هذا مفيدًا من الناحية الاقتصادية إذا كان عدد

سكان الدولة صغيرًا، أما الدول الكبيرة ذات الكثافة السكانية المرتفعة فستكون الفائدة أقل بالتأكيد؛ فدول مثل روسيا، والبرازيل، ونيجيريا، وجنوب إفريقيا والهند، جميعها غنية بالموارد الطبيعية، ومع هذا لا ينعكس ذلك على مستوى حياة مواطنيها مثلما هي الحال في الدول القليلة السكان. المصدر الثاني لتوارث الثروة هو القدرة التنافسية لأسلافنا؛ فدول مثل فرنسا وبريطانيا العظمى حققت الثراء من الصناعة، وأيضًا من مستعمراتها التي أسستها الأجيال السابقة واستثمرتها. فهل لا تزال هذه الدول محتفظة بقدرتها التنافسية حتى الآن؟ هذه حكاية أخرى، لكن من المؤكد أن ثروة الجيل الحالي هي نتيجة القدرة التنافسية للأجيال السابقة. لمَ تكون البلدان الغنية بالمصادر الطبيعية غير تنافسية عادة؟ وهل هناك لعنة تلازم الدول الغنية بالثروات الخام؟ منذ القرن الثامن عشر ولدى بريطانيا العظمى مصادر طبيعية ضخمة مثل الفحم والحديد، وبدلًا من استهلاك هذه المصادر بشكلها الخام حولها البريطانيون إلى منتجات؛ كالفولاذ، والآلات، والسفن وغيرها، أو استخدموها في صناعة النسيج وإدارة المصانع في الصين، على سبيل المثال. وتعد عملية تحويل المادة الخام بهدف توليد قيمة مضافة من أبرز ما يميز مرحلة الثورة الصناعية، وهذا هو الأساس الذي تقوم عليه التنافسية.

تشكل إمارة دبي نموذجًا رائعًا لهذا المبدأ. كنت زرت دولة الإمارات المتحدة للمرة الأولى عام (1978م) بعد نيلها الاستقلال بسبع سنوات، آنذاك استغرق الطريق من إمارة (أبو ظبي) إلى دبي عدة ساعات، لتفادي الجمال العابرة والتوقف بين حين وآخر لتبريد محرك السيارة.

نفذ احتياطي النفط والغاز بسرعة في دبي، على العكس من جارتها الغنية (أبو ظبي)، ولكن منذ عام (1995م) بدأ الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، وكان آنذاك لا يزال وليًّا للعهد، باعتماد سياسة اقتصادية جديدة تعتمد على تنويع مصادر الدخل في مجالات السياحة، والنقل، والخدمات اللوجستية، ومعالجة البيانات، والإعلام، وقد كانت هذه السياسة سببًا في النجاح الكبير الذي تشهده دبي اليوم. ربما لم تجترح دبي معجزتها التنافسية لو لم ينفد النفط والغاز. ومثل دبي، فإن أقوى الدول في ميدان القدرة التنافسية كانت بالأساس فقيرة بالمواد الخام أو من دونها. تُعد كل من اليابان، وسويسرا، وسنغافورة، والدانمارك أمثلة قوية تؤكد صحة هذه الفكرة، فقد كان على هذه الدول تنويع مصادر اقتصاداتها والاعتماد على التصنيع وإعادة التصدير؛ كي تتمكن من البقاء، ولم يكن أمامها خيار آخر؛ فإما أن تقوم بذلك أو تنهار اقتصاداتها؛ لذلك يطيب للبعض أن يطلق على نقص المواد الخام صفة (النعمة المستترة).

◆◆◆◆

13

هل يمكن للمُضجر أن يكون تنافسيًا؟

«هذا مدهش! فقد ظننت أن السويسريين مملون»، لم أتوقف قطّ عن سماع هذا الإطراء بعد إلقاء خطاب ما في الخارج، وفي كل مرة كنت أفكر - في نفسي - بالاعتذار بعمق من الحضورعن تخييب أملهم؛ لأن خطابي كان مشوقًا، وبأنني ربما يجب أن أكون مملًا في المرة القادمة. لكن، لم التصقت هذه السمعة بالسويسريين؟ في الحقيقة نحن لم نشتهر بسبب خفة ظلنا، أو لكوننا من كبار نجوم الحفلات المرحة، حسّ الفكاهة السويسري ليس ظاهرًا للعيان، والبعض متأكد من أن سبب ذلك أننا حقيقة مملون.

ومع ذلك فهذا الوجه الصارم يحمل جزءًا مهمًّا من قدرتنا التنافسية، وقد تركت الكالفينية(*) أثرًا كبيرًا في تاريخ

(*) **الكالفينيّة**: مذهب مسيحي بروتستانتي، أسسه المصلح الفرنسي جون كالفن، الذي وضع بين عامي (1536م و 1559م) مؤلّفه **مبادئ الإيمان المسيحي**، وهو من أهم المؤلفات البروتستانتية. اعتقد كالفن بالاختيار المسبق؛ أي إن الإنسان بعد أن يخطئ لا يستطيع أن يمتلك الإرادة الحرة للتوبة، والذين سينالون الخلاص جميعهم كان الله قد سبق واختارهم قبل إنشاء العالم. قدمت البروتستانتية - الكالفينية قيمًا ومعايير عقلانية جديدة تشجع على العمل الحر والادخار، إضافة إلى التقشف والابتعاد عن الإسراف وحياة الرخاء المبددة للثروة، وبذلك ساعدت على تكوين مناخ فكري ساعد بدوره على تطوير النظام الاقتصادي الحر، وبالتالي تطور الرأسمالية في أوروبا، ونموها. (المترجم).

السويسريين، ودفعتهم إلى العيش بطريقة بالغة التعقل والرشد. لا تفاخر بالنجاح أو تباه بالثروة في سويسرا، وهذا مهم جدًّا حين يتعلق الأمر بالصناعات البنكية وشركات التأمين التي تدعم القدرة التنافسية السويسرية. شخصيًّا، أفضّل أن يكون البنك الذي أتعامل معه مملًّا! وفي الحقيقة فأنا أحس بالقلق حين يقدم لي خدمات أو منتجات تبعث على البهجة والمرح. علاوة على ذلك، إذا كان التأمين الذي حظيت به واضحًا ومطمئنًا فلن أميل أبدًا إلى قبول حزم الخدمات المركَّبة التي ستثير قلقي بدلًا من أن تريحني. باختصار، فإن الملل هنا - أو لعلها البساطة والمباشرة والجدية - هو ما يبعث الطمأنينة في قلبي.

من المؤكد أن القدرة التنافسية للأمة أو الشركة هي نتيجة قدرتها على الإبداع، وسويسرا المثيرة للملل تبلي بلاء حسنًا في هذا الإطار، فهي تشغل مرتبة متقدمة بين الأمم المبدعة، بحسب تقدير (Wipo) المنظمة العالمية للحقوق الفكرية، واستنادًا إلى عدد جوائز نوبل التي فاز بها سويسريون في الحقول العلمية. في سويسرا أيضًا أكبر عدد من براءات الاختراع بالنسبة إلى عدد السكان، بالإضافة إلى أن السويسريين أثبتوا قدرتهم المميزة على تحويل الاختراعات إلى منتجات. وفي الواقع فإن (90%) من التنافسية تكمن في مقدار القدرة على التنفيذ. لقد ساهمت الفطنة في التصنيع - إلى حد كبير- في نجاح اليابان والصين ومعظم دول شرق آسيا، فعلى سبيل المثال، تصدرت اليابان وكوريا الجنوبية الدول

الآسيوية في عدد براءات الاختراع التي دخلت حيز التنفيذ: في عام (2013م) كانت نسبة براءات الاختراع في اليابان (2001) لكل (100) ألف شخص، وفي كوريا الجنوبية (1507)، لم تكن هذه براءات اختراع منتجات جديدة؛ بل كانت - غالبًا - براءات اختراع تهدف إلى تطوير المنتجات القائمة وتحسين أدائها، فالأجهزة اللوحية، والهواتف النقالة، وتطبيقات علم الوراثة جميعها اختُرعت في أمكنة أخرى من العالم.

في الحياة، هناك حالات يغدو فيها السلوك الحيوي (غير الاعتيادي) غير مرغوب فيه، بل ربما خطيرًا في بعض الأحيان؛ مثلًا عندما تكون جالسًا جلسة مريحة في مقعدك قبيل إقلاع الطائرة سوف تفكر: «آمل ألا يفكر قائد الطائرة في إظهار براعته البهلوانية في القيادة»، الشيء نفسه ينطبق على القطارات التي نحبذ وصولها في موعدها المحدد وأن تسلك الطريق نفسها. قد يكون الملُّ أحيانًا فاعلًا جدًّا وباعثًا على الإحساس بالأمان. تكمن (90%) من التنافسية في إنتاج ما هو متوقع بالفعل، فليس باستطاعة الناس جميعهم أن يصبحوا مخترعين من قائمة توماس أديسون أو بيل جيتس، فبالرغم من كونها أقل جاذبية، تحقق المنتجات والخدمات المثيرة للملل (أو الجادّة) في معظم الأحيان نجاحًا كبيرًا في نيل رضى العملاء؛ لذا فإن الاستثمارات والمشروعات المملة ربما لن تكون سيئة إذا كان هذا ثمن النجاح.

◈◈◈◈

14

هل ستسود الرأسمالية الاجتماعية(*) في المستقبل؟

في تمام الساعة (1:30) ظهر يوم (24 أكتوبر، 1907م) اقتحم رجل متوتر الأعصاب المبنى رقم (23) في وول ستريت، ودخل مباشرة مكتب الممول العملاق ج.ب. مورجان، كان اسم المقتحم رانسوم توماس - مدير سوق الأسهم في مدينة نيويورك، وقد طرق لبّ الموضوع فورًا؛ إذا لم يحصل على (25) مليون دولار بعد ساعة واحدة فإن خمسين وكالة أسهم ستواجه الإفلاس، وستُغلق السوق.

جاء رد فعل ج.ب. مورجان سريعًا وفاعلًا، فقد استدعى (14) من رؤساء كبريات البنوك، ومنحهم عشر دقائق لتأمين المبلغ، في الساعة (2:16) بعد الظهر جمع (23) مليون دولار، بعدها بعدة دقائق تناهي إلى مسامع مورجان صوت

(*) **الرأسمالية الاجتماعية**: فلسفة اقتصادية تجمع بين آليات اقتصاد السوق وبين الجوانب الجيدة في النظام الاشتراكي من ناحية سياسات الضمان الاجتماعي، ووجوب تدخُّل الدولة لضبط فوضى المنافسة، ومنع انهيار الشركات الصغيرة والمتوسطة، والوقوف في وجه الاحتكار، وهي العناصر التي تسببت في الأزمات الاقتصادية العالمية الكبرى. (المترجم).

التصفيق المرتفع القادم من سوق الأسهم في الجهة المقابلة من الشارع: (لقد تم إنقاذ النظام المالي).

في (15 سبتمبر 2008م) كان العالم في حالة صدمة، فقد أفلس الأخوة ليهمان، وبُثَّتْ مرارًا وتكرارًا المشاهد المؤلمة للموظفين المسرَّحين يذرفون الدموع وهم يوضبون أغراضهم الشخصية استعدادًا للمغادرة، بعد ذلك بأيام قليلة، وصلت شركة التأمين Aig إلى حافة الإفلاس.

لسوء الحظ، لم يكن ج. ب. مورجان موجودًا هذه المرة لإنقاذ النظام المالي، لكن أين كان أصحاب البنوك؟ لم يكن ممكنًا العثور عليهم في أي مكان. كان الشعار المرفوع آنذاك مختلفًا: (كلٌّ يعمل لنفسه، والحكومة تعمل من أجل الجميع)، فصار حجم عدم المبالاة والتنصل من المسؤولية دراماتيكيًّا، وأدرك الجميع أن اللحظة قد حانت لتغيير السياسة الاقتصادية جذريًّا. شرعت الحكومات في أخذ زمام السيطرة على الاقتصاد بعد وقوع الأزمة؛ إذ أُقرت ضرائبُ وتشريعاتٌ جدية جديدة، فبلغ حجم لوائح اتفاقية بازل (3) الخاصة بمعالجة عيوب الأنظمة المصرفية (616) صفحة، وتجاوزعدد صفحات قانون دود – فرانك في الولايات المتحدة (840) صفحة، في حين تجاوز حجم القواعد التنفيذية (20) ألف صفحة. لقد شهد العالم بعد أزمة (2008) ولادة نوع

جديد من الرأسمالية المدعومة من الدولة، ليس في الدول الغربية المتقدمة فحسب، بل في كل من الصين وروسيا ودول الخليج أيضًا. بالإضافة إلى ذلك، رفعت الدول جميعها سقف دعم اقتصاداتها عن طريق (الصناديق السيادية) التي صارت تتحكم بما قيمته (7) تريليون دولار أمريكي.

على كل حال، لن يكون النظام الرأسمالي الوليد قادرًا وحده على منع وقوع أزمات أخرى في المستقبل، ففي صلب المشكلة ثمة ما يطلق عليه علماء الاقتصاد (عدم التكافؤ المعلوماتي)، وهي نظرية نالت جائزة نوبل عام (2001م)، وتقدم بها آنذاك كل من: جوزيف سيتجليز، وميشيل سبينسن، وجورج إيكارلوف. تبين النظرية مدى خطورة احتكار المعلومة أو الحصول عليها قبل الآخرين بوقت كاف لاغتنام المنافع الممكنة وحرمان الآخرين منها، الأمر الذي قد يكون مدمرًا في بعض الأحيان. فمثلًا، استطاع ناثان روتشيلد في عام (1815م) معرفة نتائج معركة ووترلو(*) قبل أن تصل الأخبار إلى سوق الأسهم بوقت كاف بفضل الحمام الزاجل. إضافة إلى مشكلة احتكار المعلومة

(*) **ناثان مايير روتشيلد**: مصرفي يهودي ألماني المولد. علم بهزيمة نابليون في معركة واترلو عام (1815م) قبل الحكومة البريطانية، واستغل ذلك بإخفاء هذه المعلومة وبإطلاق شائعات عن انتصار نابليون وبأنه سيدخل برلين منتصرًا قريبًا؛ ما أحدث ذعرًا كبيرًا ودفع بالمستثمرين إلى بيع أسهمهم بنصف سعرها، فاشتراها جميعها، وحقق ثراء هائلًا على حساب دمار الآخرين. (المترجم).

وإخفائها المتعمد، هناك من يمكنهم فهم المعلومة المتاحة والاستفادة منها، في حين لا يستطيع الآخرون ذلك (كما في حالة الخدمات المالية المركبة).

لا تزال المشكلة المتعلقة بعدم مصداقية معلومات السوق قائمة؛ سواء في الأنظمة الرأسمالية المدعومة من الدولة أو الرأسمالية الخاصة، القواعد التي ستفرض من أجل حل هذه المشكلة تأتي متأخرة دائمًا، ولا يمكنها تقديم الحلول في الوقت المناسب. الطريقة الوحيدة لتجنب هذه التجاوزات تتمثل في أن تضع الشركات معايير أخلاقية جديدة، وتحرص على تطبيقها بنفسها، ولو كان ذلك تحت تأثير ضغط الرأي العام، فالعولمة لا تعني أن تصبح الشركات أقل إحساسًا بالمسؤولية تجاه قضايا المجتمع الذي تعمل ضمنه، والحكم الرشيد، والشفافية، والأخلاق ضرورية جميعها هنا.

الجدل القائم بين رأسمالية الملكية الخاصة والرأسمالية المدعومة من الحكومات ذو معنى بالتأكيد، فقد تشكل المجتمع المدني الحديث وفق الطابع العالمي المنفتح والمترابط في آن واحد، وهو مجتمع يؤمن بأن مسؤوليات رجال الأعمال لا ينبغي أن تتوقف عند حدود فائدة مالكي الأسهم، بل يجب أن تمتد إلى الاهتمام بالقضايا المؤثرة في المجتمع، حتى لو كانت هذه الأخيرة لا تؤثر مباشرة في أنشطة الشركات، وليست مُلزِمَةً لها

من الناحية القانونية. باختصار، يبدو أن المجتمع يتجه كل يوم أكثر فأكثر نحو نوع جديد من (الرأسمالية الاجتماعية). لكن، هل سيتحقق ذلك بالفعل؟

◆◆◆◆